

## هل ستنتهي العولمة؟

دفعت تداعيات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والأحوال الراهنة للاقتصاد الدولي بعض المفكرين والخبراء العالميين إلى إعلان "نهاية العولمة"، غير أن الشواهد تؤكد على إن هناك قوى أخرى أعادت عملية الاندماج العالمي قبل الحرب على الإرهاب وقبل النزاعات الدولية في أفغانستان والعراق وكوريا الشمالية . فلقد توقع صندوق النقد - قبل هجمات سبتمبر - تدني نمو الاقتصاد الدولي إلى ٢٪ فقط لعام ٢٠٠١ مقابل ٤٪ في عام ٢٠٠٠ علاوة على انخفاض للاستثمار الخارجي . باشر قدر بـ ٤٠٪ بين السنتين . أن خندقة الاقتصاد الدولي بدأت بانفجار الفقاعة التكنولوجية للاقتصاد الجديد في ربيع ٢٠٠٠ مما أدى إلى هبوط سريع في أسواق الأسهم حول العالم، وشهدت الولايات المتحدة انخفاضا غير مسبوقا في الإنتاج الصناعي منذ الحرب العالمية الثانية بينما تزامن الركود الاقتصادي لأوروبا مع اليابان وذلك لأول مرة منذ أربعينيات النفط في السبعينيات من القرن العشرين، وهدد تردي الأوضاع الاقتصادية في أمريكا اللاتينية بتكرار سيناريو أزمة شرق آسيا ، ورفضت إدارة بوش معاهدات الرقابة على الأسلحة والتغير المناخي . وعلى جانب آخر من صورة ما قبل ١١ سبتمبر، تنامت الحركات المناهضة للعولمة والتي تركز على التكلفة الاجتماعية الباهظة للتحول الاقتصادي وفقدان سيطرة الدول على سياسات التنمية واندثار الصناعات التقليدية وما يتبعها من تشدد للعمالة وتأكل للمجتمعات المحلية ، وبرزت "الحركة المضادة للورش المعرفة الدولية" لتصدى لسلطان ونفوذ الشركات الدولية الكبرى ولتنقذ المؤسسات الدولية في تناولها البطيء لمشاكل العولمة (الورش المعرفة هي مصانع صغيرة منتشرة في آسيا وأمريكا اللاتينية لإنتاج العلامات التجارية للشركات متعددة الجنسيات تستغل فيها العمالة بأجور منخفضة وفي ظل أوضاع غير صحية) .

وهكذا أثبتت العولمة - والتي تستهدف الاندماج والوحدة- إنها ليست أقل حدة في انقساماتها عن انقسامات الحرب الباردة التي حلت محلها ، وإنها ظاهرة قد تنتهي مثل آخر موجة للعولمة التي انحرفت أمام الحرب العالمية الأولى . ولقد مرّ العالم بتجارب متعددة للعولمة تميزت بخصائص مشتركة كنمو التجارة وانتشار التقنيات والعلوم والهجرة والتفاعل الثقافي بين الأمم، ولقد أدت ثورة المواصلات (السكك الحديدية والنقل البحري) في القرن التاسع عشر وانخفاض تكاليف النقل إلى نمو سريع لحجم التبادل التجاري ، ففي عام ١٩١٣ وصلت نسبة التجارة الدولية إلى الناتج العالمي إلى ذروة لم تكرر إلا في السبعينيات من القرن العشرين ، كما واكب ذلك نمو هائل في التدفقات الرأسمالية حول العالم بلغ ١٠٪ من ناتج بعض الدول وزيادة في الهجرة وبالأخص إلى الأمريكتين . أما في عصرنا هذا فان القوى الدافعة للعولمة أتت من تكنولوجيات الحاسوب الآلي والاتصالات والتي خفضت تكلفة تلك الأنشطة بنحو ٩٩٪ مما كانت عليه في السبعينيات ! هل هذا تطور مرغوب فيه؟ إن النظرية الاقتصادية تفترض إن اقتصادا

عالمياً مندماً سيفر أكبر قدر من الإمكانيات لتحقيق الرخاء الانساني . وهذا افتراض مؤسس على حرية حركة المنتجات وعوامل الإنتاج من عمالة ورأسمال وعلى توافر الشفافية والمعلومات وعلى درجة عالية من المنافسة ، وفي واقعنا الراهن فان كثيراً من العوائق تقف أمام تلك الشروط ، وكما لا يحب ان يقتصر التطور على تحقيق عولمة حميدة اقتصادياً من حيث إنها تزيد الثروة بينما هي خبيثة اجتماعياً من حيث مردودها على الفقر والامية والمساواة والخصوصية الثقافية ، فالعالم يضم اليوم ٦ مليار نسمة يعيش ٢.٨ مليار منهم (قرابة نصف سكان العالم) بأقل من اثنين دولار يومياً و ١.٢ مليار (١/٥ سكان العالم) بأقل من دولار واحد يومياً !.

إن الهدف في هذه المرحلة الحرجية يجب إن يتمحور حول تحديد أفضل المسارات للعولمة على المستويين العالمي والم المحلي وسبل مواجهة سلبياتها وأدوار اللاعبين من حكومات ومؤسسات دولية وشركات كبرى ومجتمعات مدنية ، وتمثل أهم التحديات في ممارسات الشركات متعددة الجنسيات والجنسيات والتي أدت إلى نوع من "السباق نحو القاع" بين الدول النامية بهدف جذب الاستثمار . وكما إن تنقلية هذه الشركات تعني بالضرورة عجز الدول المضيفة في أحداث التوازن الداخلي ووضع قواعد للفوائدة العامة مثل زيادة الضرائب وحماية حقوق العاملين وذلك خوفاً من هروب الاستثمار الأجنبي . ولقد أزدادت السيطرة السياسية للاحتكارات الدولية نتيجة اندماج عالمي لا يضع قواعداً للحد من هذه الهيمنة ، واتاح فتح الحدود دون ضوابط فرضاً لعمليات غسيل الأموال والمضاربات على أسعار الصرف وإشعالصراعات لتحقيق أرباح في أقاليم غنية بالموارد مثل أنجولا وسييراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها ، وبدلأ من تحجيم ممارسات الشركات الكبرى على ساحة العولمة فقد جاء "اتفاق واشنطن Washington Consensus" كمحصلة لتأثير الثروة الخاصة على أجندـة العمل السياسي الأمريكي ! . وتنص حزمة السياسات للاتفاق على عشر عناصر تشمل (١) الانضباط المالي في الإنفاق الحكومي (٢) إعادة توجيه الإنفاق العام بعيداً عن الدعم (٣) تخفيض نسب الضرائب (٤) تحرير أسعار الفائدة (٥) الابتعاد عن أسعار الصرف الثابتة نحو أسعار تتحدد بواسطة السوق (٦) تحرير التجارة (٧) تحرير التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر (٨) خصخصة المنشآت العامة (٩) حل قيود الأسواق Deregulation (١٠) ضمان حقوق الملكية الخاصة ، وقد أقرت الولايات المتحدة هذه الحزمة في المفاوضات التجارية الدولية عام ١٩٩٩ وتم التأكيد عليها في مجالس إدارات كل من البنوك الدولي وصندوق النقد ، وتلقي الخطوط الرئيسية للاتفاق قبولاً من حيث المبدأ لأن حسر دور الدولة الذي تهدف إليه حيّثيات الاتفاق لا يمكن أن يكون حلاً عملياً ، بل العكس هو الصحيح فكلما ازداد افتتاح الاقتصاد أزدادت الحاجة إلى آليات قوية للإشراف من قبل الدولة (فضائح الشركات الأمريكية في البورصة أبلغ دليل على ذلك) ، وكما يحتاج اتفاق واشنطن إلى مراجعة جوهريّة في مجالات العمالة والأسوق المالية والحد من تدفقات الأموال المضاربة بفرض ضريبة على هذا النوع من التعاملات (The Tobin Tax) ، ولن يؤدي العدول عن اتفاق واشنطن إلى تباطؤ العولمة حيث إن سياسات "دعا"

يفعل - دعه يمر " التي شكلت فلسفة الاتفاق ليست ركيزة للعولمة - كما يدعى البعض - بل أنها تعوق مسار العولمة لكونها تؤدي إلى عدم استقرار النظام وتغذى المعارضة له وتحيط عملية الاندماج بسياج من الشك والرفض من قبل الشعوب ، وقد انتقد "جوزيف ستجلتز" - الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وكبير خبراء البنك الدولي سابقاً - اتفاق واشنطن بقوله "إن دوجما التحرير أصبحت هدفاً في حد ذاته وليس وسيلة لتحقيق نظام مالي أفضل " ، وأضاف " إن التركيز على تحرير الأسواق قد يكون له الأثر المعاكس كعدم الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وضعف القطاع المالي " ! .

وعليه يتطلب إصلاح العولمة تدخلاً حكومياً في مجال حركة الأموال (التي تختلف تماماً عن حركة تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر) حيث يأتي الخطر من تحركها الكثيف والسريع في آن واحد مما يؤدي إلى هشاشة الأسواق المالية وتذبذب الأسعار فيها بغض النظر عن عوامل الانتاج ، ونظراً لأن هذه التعاملات قصيرة الأجل وتتطلب شراء وبيع العملات فإن حركتها تؤدي بالضرورة إلى تذبذبات حادة في أسعار الصرف ، والنتيجة هي الأزمات المالية وما ينجم عنها من ديون وإفلاس للمنشآت والبنوك ، وفي بداية الانهيار الآسيوي قام رئيس وزراء ماليزيا محاضر محمد بفرض قيود على حركة الأموال في البورصة مما آثار ضده حفيظة الأوساط المالية في العالم المتقدم غير أن سياسته أثبتت قدرتها في الحفاظ على استقرار ماليزيا بعكس ما حدث لغيرها ، ولقد فرضت شيلي ضريبة نسبتها ٣٠٪ على أرباح الأموال قصيرة الأجل في البورصة - مخالفةرأي صندوق النقد في هذا الصدد - وحافظت دون غيرها من دول أمريكا اللاتينية على استقرارها المالي والاقتصادي ، واعترف جورج سورس المضارب العالمي في كتابه الأخير بخطورة حركة الأموال الساخنة على استقرار أسواق المال وأسعار الصرف وبتأثيرها السلبي على العولمة الاقتصادية.

أن عولمة أكثر استقراراً وأكثر عدلاً تتطلب إعادة النظر في سياسات المؤسسات الدولية . فلا يمكن لأية أمة إحداث التنمية على المدى الطويل في ظل القواعد التي تفرضها المؤسسات الدولية حالياً على دول العالم الثالث ، فالولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا اليابان صارت دولاً متقدمة خلف حواجز الحماية . وشيدت شرق آسيا صناعاتها التصديرية بحماية أسواقها ومصارفها من المنافسة الأجنبية . وجميع هذه الممارسات أصبحت غير مشروعة في ظل القواعد الجديدة للتجارة الدولية ، ولقد صممـت منظمة التجارة العالمية لتكون الملتقى الذي تفاوض الأمم من خلاله بمساواة على قواعد التجارة من أجل المصالح المشتركة إلا إنها صارت رهينة للدول الغنية وخاصة في مجال الزراعة والدواء والخدمات المالية ، ولقد قدر البنك الدولي تحويلات الدول الفقيرة إلى شركات الدول المتقدمة نتيجة قواعد الملكية الفكرية بحوالي ٤ مليارات دولار سنوياً ! والولايات المتحدة التي تضغط على الدول الأخرى لفتح أسواقها للمنتجات الزراعية خصصت دعماً للذرة والمحاصيل الأمريكية الأخرى يصل إلى ٥٢ مليار دولار على أمتداد العشر سنوات القادمة ! أما صندوق النقد ، فقد أنسن "لوقاية من أزمات الكساد الكبير" وذلك

باقراث الدول التي تعاني من الانكماش يهدف تشجيعها على نهج سياسة توسيعية وزيادة الإنفاق وتحميض أسعار الفائدة ، غير ان مهمة الصندوق تحولت - بمرور الوقت - إلى التقييد تماماً وذلك بتبني مبدأ الدواء المر للإصلاح المتمثل في سياسة انكمashية بصرف النظر عن الداء ، وقد انتقد "جيفرى ساكس" الاقتصادي العالمي سياسات الصندوق باعتبار أن "ربط الأحزمة لا يمكن إن يشكل استراتيجية للتنمية" ! إن الهدف الرئيسي من إنشاء الصندوق يكمن في كون الأسواق لا تعمل بكفاءة وبشكل نموذجي . غير إن صندوق النقد تحول إلى المنادي بأحادية السوق في جميع الحالات مردداً أصوات وول ستريت ووزارة الخزانة الأمريكية ، ولقد دفع ذلك "آلن ملترز" من جامعة كارجي إلى الاقتراح بأن يقتصر دور الصندوق على المساعدة في الأزمات قصيرة الأجل ويبعد عن أداء دور الإدارة الاقتصادية طويلة الأجل.

إن عولمة إيجابية تتطلب التحكم في المضاربات المالية وحماية العمال وابتکار السياسات والبرامج التي تعامل مع الآثار السلبية ، وسيعتمد استمرار العولمة على السرعة التي ستفي بها متطلبات الجندة الاجتماعية للمجتمع الدولي ، ولقد أوضحت نشرة حديثة لمؤسسة بروكنجز إن علاج الاختلالات التي تسببها التجارة الدولية هو في قيام الفائزين بمشاركة أرباحهم مع الخاسرين كصورة من صور التعويض مؤكدة على أهمية الأخذ بهذا الاقتراح بجدية كمطلوب سياسي والتزام معنوي، واقتراح "دانى روديك" الاقتصادي بهارفورد مخططاً للهجرة تقوم بمقتضاه الدول الغنية بفتح ٣٪ من أسواق العمل بها للهجرة المؤقتة من الدول النامية (يعود العامل إلى بلده الأصلي بعد سنوات محددة) ، وأفاد بأن هذا المخطط سيولد ٢٠٠ مليار دولار سنوياً من الأجور لصالح العمالة الواقفة علاوة على انتقال التقنية والخبرة المهنية إلى الدول النامية بعد عودة المهاجرين ، كما يجب متابعة وبرأحة تنفيذ "خريطة الطريق" التي أعدتها الأمم المتحدة لتطبيق "إعلان الألفية الجديدة" الذي أقره ١٤٢ رئيس دولة وحكومة محدداً لأهداف عام ٢٠١٥ المتعلقة بـ **الفنون والعلوم والبيئة والمساواة بين الجنسين** .

إن الملايين التي خرجت يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣ في ٦٠٠ مدينة حول كوكب الأرض لوقف ضد الحرب تجسد عولمة أخرى فجرتها أيضاً ثورة الاتصالات والمعلومات ، وهي عولمة أدت إلى اندماج روى البشر من أجل عالم يسوده السلام والاستقرار والعدل ، وبعثت برسالة مشتركة صاغتها الشعوب لاعادة النظر في السياسات والمارسات القائمة، فدون إصلاح المسار لن تعود العولمة إلا وإن تكون نظاماً عالمياً جديداً تفرضه الإمبراطورية الأمريكية على العالم .